بسم الله الرحمن الرحيم

إستقلالية الأجهزة الإحصائية: المبادئ الأساسية

للإحصاءات الرسمية الدولية ومدى إلتزام المملكة بها

إعداد الدكتور قاسم سعيد الزعبي

مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا

شباط 2023

المحتويات

1. مقدمة.
2. مفهوم إستقلالية الأجهزة الإحصائية.
3. المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.
4. خصائص الأجهزة الإحصائية المتعلقة بالإستقلالية.
5. التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية.
6. التعاون والتشبيك والتنسيق بين المستخدمين وأصحاب المصلحة.
7. إلتزام المملكة بالمبادئ الإحصائية الرسمية.
8. تقييم وضع المملكة في الإلتزام بالمبادئ الإحصائية الرسمية.
9. الخلاصة.

1. مقدمة:

في المجتمعات الحديثة فإن إستقلالية الأجهزة الإحصائية أحد أركان الديمقراطية، حيث تقوم هذه الأجهزة بمهمة توفير البيانات الإحصائية خدمة للصالح العام وقيامها بهذا الدور يقتضي منها توفير البيانات وبنفس الوقت لكافة المستخدمين بدون تأخير، ووفقاً لأفضل المعايير والممارسات والتصنيفات والمنهجيات الدولية المتعارف عليها.

وفي سبيل توحيد المبادئ الإحصائية على مستوى كافة الدول، فقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2014 على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. والمملكة الأردنية الهاشمية هي أحد الدول في منظمة الأمم المتحدة التي صادقت، وتلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة ومدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي الصادرة بالإستناد إلى الممارسات الإحصائية الأوروبية. وقد حددت هذه المبادئ الإطار العام للقيم والمبادئ العامة للإحصاءات الرسمية، مؤكدة على أن الضمانة الأساسية لكفاءة وفعالية هذه القيم والمبادئ هي التشريعات والأطر المؤسسية التي تضعها السلطات الوطنية، كما أكدت على ضرورة إحترامها من قبل كافة الأطراف السياسية والمستخدمين للبيانات على المستوى الوطني والدولي.

وجاء الإلتزام بالبيانات الإحصائية الرسمية العالية الجودة بإعتباره الأساس لتطوير نظام المعلومات الوطني، حيث يساعد هذا النظام إجراء التحليلات والتخطيط ورسم السياسيات وإتخاذ القرارات المستنيرة، دعماً لجهود التنمية المستدامة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها، كما تشكل البيانات الأساس لمراقبة ومتابعة أداء السياسات والبرامج وتحديد الفجوات والمساعدة في إجراء التعديلات المناسبة.

وفي عالم يزداد ترابطاً في ظل التحولات الرقمية والتطورات التكنولوجية والإلتزامات الدولية، فلابد أن يستند عمل الأجهزة الإحصائية إلى تشريعات وأنظمة محلية واضحة ومبادئ سلوك أخلاقية ومهنية مطبقة ومعلنة.

إن ثقة الجمهور في نزاهة النظم الإحصائية الرسمية وإطمئنانه إلى صحة الإحصاءات يتوقفان إلى حد كبير على إحترام السلطات السياسية للقيم والمبادئ الأساسية التي تمثل ركائز أي مجتمع يسعى إلى فهم ذاته وإحترام حقوق أفراده، والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أن الإستقلال المهني لأجهزة الإحصاء وخضوعها للمساءلة هامّان للغاية في هذا السياق. وإذ تؤكد هذه المبادئ أن فعالية القيم والمبادئ

الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي تتوقف على مدى تجسيدها في الأطر القانونية والمؤسسية وإحترامها على جميع المستويات السياسية ومن جانب كافة الأطراف المعنية في النظام الإحصائي الوطنية.

وتتناول هذه الورقة مفهوم الإستقلالية، وإستعراض المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وخصائص الأجهزة الإحصائية المتعلقة بإستقلالية، كما تتناول إلتزامات المملكة الدولية في المجال الإحصائي وتقييم مدى الإلتزام بهذه المبادئ.

2. مفهوم الإستقلالية للأجهزة الإحصائية:

أكدت المبادئ الإحصائية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014 على ضرورة تمتع الأجهزة الإحصائية القائمة على جمع وتحليل البيانات ونشرها بعدد من المبادئ، ومن أبرزها الإستقلالية/ الحيادية Impartiality، والمصداقية Reliability، والإستجابة لحاجة المستخدمين الحاليين والمتوقعين relevance، وفعالية استخدام الموارد Cost- effectiveness والسّرية والشّفافية.

ويشير مصطلح Impartiality إلى قيام السلطة الإحصائية بموضوعية وحيادية، وبدون وجود أي ضغط سياسي من السلطات السياسية أو جماعات الضغط بإختيار الأدوات والمفاهيم والمنهجيات الإحصائية لجمع وتصنيف وتحليل البيانات ونشرها بالوقت المحدد مسبقاً وبما يعزز الثقة بعمل هذه الأجهزة وإستقلاليتها.

ولتمكين هذه الأجهزة من إعتماد وتطبيق المبادئ الإحصائية الرسمية، ينبغـــي أن يكون الجهاز الإحصائي بحكم طبيعة عمله مستقل عن أجهزة الحكومة التي تقوم بأنشطة تنفيذية ووضع السياسات، بحيث يتمتع بالنزاهة وأن يكون بعيداً عن إحتمالات التلاعب في عمليات جمع البيانات وتحليلها أو كشف أو تسليم البيانات الإفرادية خدمة لأغراض سياسية أو إدارية أو تنظيمية أو تنفيذية.

وتُمكن حيادية الأجهزة الإحصائية من التمتع بالمصداقية اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة عن المتغيرات الإجتماعية السريعة لأداء دورها في توفير البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية، خدمة للجمهور وصانعي السياسات. وبغياب الحيادية تغيب الرغبة لدى مقدمي البيانات في التعاون لتلبية طلبات الأجهزة الإحصائية، كما يقل إعتماد البيانات الرسمية من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية خصوصاً لإجراء المقارنات الدولية من جهة وتقديم القروض والمساعدات التنموية من جهة أخرى. ولقيامها بمهامها على أتم وجه ينبغي أن تكون الأجهزة الإحصائية مستقله عن الأجهزة التنفيذية وتلك المعنية بصنع السياسات، وذلك حتى لا تظهر احتمالات تعارض المصالح ما بين هذه الأجهزة والأجهزة التنفيذية المعنية بالسياسات.

3. المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية:

وضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي عقد في عام 1992، وصادقت عليها اللجنة الإحصائية الدائمة للأمم المتحدة عام 1994، وبعدها صادقت عليها وأصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014. وأكدت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على ضرورة ضمان حرية الأجهزة الإحصائية في إنتاج البيانات، وعدم تدخل الجهات السياسية أو أي جهات ذات مصلحة بالعمل الفني للأجهزة الإحصائية سواء بإختيار الأدوات أو تحديد المفاهيم والمنهجيات التي يجب أن تحقق الهدف من جمع البيانات. وتتضمن وثيقة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المبادئ العشرة التالية [1] :

1. إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والإقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الإقتصادية والديمغرافية والإجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الأجهزة المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من الإحصاءات الرسمية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاءً بحقهم في إلتماس المعلومات.
2. حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقًا لإعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية وآداب السلوك المهني، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.
3. تيسيرًا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية، وفقًا للمعايير العلمية بتقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبقها.
4. للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو إستعمال غير سليم للإحصاءات.
5. يجوز الحصول على البيانات للأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواءً من الدراسات الإستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية، وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الإعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المستجيب.
6. يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواءَ تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين إستخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية.
7. تتاح للجمهور القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

[1] https://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-Arabic.pdf

8. التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لكفالة إتساق النظام الإحصائي وكفاءته.
9. قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان بإستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز إتساق النظم الإحصائية وكفاءته على جميع المستويات الرسمية.
10. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

4. خصائص الأجهزة الإحصائية المتعلقة بمفوم الإستقلالية:

حدد دليل الإحصاءات الرسمية الصادر عن الأمم المتحدة خصائص الأجهزة الإحصائية ذات العلاقة بالإستقلالية وتشمل مايلي:

1. سلطة المؤسسات الإحصائية في تحديد إطار عملها ومجالاته ومكونات المسوحات والتعدادات التي تجريها ودورية جمعها وتحليلها ونشرها.
2. سلطة المؤسسات الإحصائية في إختيار الكفاءات الإحصائية والفنية المتخصصة والمؤهلة وتدريبها وتأهيلها، إضافة إلى إختيار الطواقم الإدارية المساندة.
3. إدراك السلطات السياسية صلاحيات الأجهزة الإحصائية والمخّوله بنشر البيانات والمعلومات الإحصائية بدون أخذ الإذن المسبق من الحكومة أو من أي من أجهزتها.
4. الصلاحيات المطلقة للمسؤول الأول عن الإحصاءات الرسمية أو الكادر المتخصص للحديث عن الإحصاءات أمام الهيئات الحكومية والهيئات العامة والإعلام.
5. تحديد ونشر الجداول الزمنية لنشر البيانات الإحصائية، والإلتزام بهذه الجداول وذلك لمنع إستغلال هذه البيانات لتحقيق غايات مالية أو إقتصادية أو سياسية أو غيرها لأي طرف قد يطّلع على البيانات قبل غيره من المستخدمين.
6. المحافظة على علاقة واضحة ومستقلة بين نشر البيانات وتفسيرها، ووضع السياسات من قبل مسؤولي الحكومة وذلك للإبقاء على التمييز الواضح بين إعلان الأجهزة الإحصائية للبيانات والمعلومات الإحصائية وتفسيرها من قبل أعضاء الحكومة تفسيراً سياسياً.
7. سياسات إصدار البيانات التي تعزز نشر البيانات المهمة بصورة دورية من قبل الأجهزة الإحصائية وبمختلف الوسائل الإعلامية المتاحة.

8. تشجع قيام الأجهزة الإحصائية، بشكل دوري متواتر، بإعلان النتائج الرئيسـية المستمدة من البرامج الإحصائية كي تصل إلى الجمهور عن طريق مختلف وسائط الإعلام والإنترنت وغير ذلك من الوسائل المتاحة.

إن الوضع المستقل والقوي للأجهزة الإحصائية ليس هدفًا بحد ذاته، وإنما لكي تعزز المصداقية في صفوف مقدمي ومسـتخدمي البيانات، وحتى تتمكن هذه الأجهزة من إنشاء صلة من الإحترام والثقة المتبادلين. وينبغي التمييز دائمًاً بين جمع البيانات الإحصائية وتحليلها وتعميمها، من ناحية، وأنشطة صنع السياسات، من ناحية أخرى. فالمهمة الأولى تقع على عاتق الأجهزة الإحصائية، بينما المهمة الأخرى(وضع السياسات) تقع ضمن مهام السلطات التنفيذية الحكومية. وينبغي للأجهزة الإحصائية أن تلتزم الحياد عند الإشتغال بجمع البيانات والمعلومات وإعلان النتائج، ولابدّ للمنظمات الإحصائية أن تكفل سلامة عملية الجمع والتبويب الإحصائيين، وسلامة عملياتها الداخلية والإبتعاد قدر الإمكان عن الجانب السياسي أو ما يسمى بتعارض المصالح، ولكي يتقبل الجمهور هذه البيانات بثقة ومصداقية.

5. التنسيق بين الأجهزة الإحصائية على المستوى الوطني:

من المعلوم أن الإحصاءات الرسمية واسعة النطاق، وتنتجها بالإضافة إلى الأجهزة الإحصائية(المتعارف عليها) مؤسسات حكومية عديدة ومتنوعة. وفي جميع الحالات، فإن أغلب الإحصاءات الرسمية تنتجها إدارات حكومية باعتبارها ناتجاً جانبياً من نواتج أنشطتها، وتنتجها أحيانًا وحدات إحصائية مستقلة داخل المؤسسات الحكومية. ويفترض أن تطبق هذه المؤسسات مبادئ الإحصاءات الرسمية المشار إليها. وتقع مسؤولية التنسيق بين الأجهزة الإحصائية المختلفة المنتجة للبيانات من السجلات الإدارية على جهاز الإحصاء الوطني بهدف إستكمال البيانات من مختلف المصادر.

6. التعاون والتشبيك والتنسيق بين المستخدمين وأصحاب المصلحة:

وفقًا لما تشير إليه المبادئ الإحصائية الأساسية الرسمية، المذكورة أعلاه، فإن مهمة الأجهزة الإحصائية تطوير وسائل وسياسات التواصل والإنفتاح مع المستخدمين للبيانات بهدف توفير البيانات ذات المصداقية، وتلبية إحتياجات المستخدمين وفقًا للتغيرات التي تنشأ عن التغيرات الإقتصادية والاجتماعية وتوفير البيانات في الوقت المناسب. وقد أكدت المبادئ الأساسية على أهمية التنسيق بين المؤسسات الإحصائية على المستوى الإقليمي والدولي وكذلك على أهمية التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين المؤسسات المناط بها إعداد

الإحصاءات الرسمية. وتركز هذه المبادئ الأساسية بصورة كبيرة على تعاون المواطنين والمؤسسات المختلفة في إعطاء البيانات الإحصائية الصحيحة، والحوار المستمر بين المستفيدين والمنتجين للبيانات الإحصائية. وتؤكد هذه المبادئ أيضًا على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير معايير ومفاهيم تسمح بالمقارنات الإقليمية والدولية.

7. إلتزامات الأردن الدولية في المجال الإحصائي:

إلتزمت المملكة الأردنية الهاشمية بالمبادئ الإحصائية الأساسية الرسمية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تنظيم العمل الإحصائي، كما إلتزمت المملكة بالمبادئ الإحصائية الصادرة عن الإتحاد الأوربي[2](مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي الصادرة بالإستناد إلى الممارسات الإحصائية الأوروبية ضمن مشروع ميدستات)، وأيضا تلك الصادرة عن منظمة الإسكوا، والمنظمات الإقليمية الأخرى. وقد ظهر ذلك جلياً عند إعداد قانون الإحصاءات العامة رقم (28) لسنة 2012 والذي أخذ بعين الإعتبار بعض المبادئ العامة والتي تكفل تلبية جزء من إحتياجات المجتمع الديمقراطي. وتشمل:

- الحاجة إلى مسوح إحصائية يجب أن يتم تبريرها من جهة التكلفة والعبء الملقى على عاتق المستجيبين.
- يجب تحديد النتائج المرجوة من كل مسح إحصائي آخذين بعين الإعتبار جودة البيانات التي يتم جمعها وأهمية إعداد نتائج المسح ونشرها بالتوقيت المناسب.
- المتطلبات الأساسية في العمل الإحصائي مثل: الحق في جمع البيانات الإحصائية وسرية البيانات والحفاظ على خصوصية الأفراد.
- معايير ومنهجيات متعارف عليها دولياً والتي يجب أن تحكم عملية تنفيذ المسوح الإحصائية.
- نشر الإحصاءات بطريقة تخدم كافة قطاعات المجتمع بدون تمييز.
- توفير المعلومات اللازمة عند نشر الإحصاءات لتمكين المستخدمين من فهم البيانات والمعلومات وتسهيل إتخاذ القرارات السليمة.
- تعزيز مصداقة الإحصاءات الرسمية.

ويذكر أن بعض المبادئ العامة المشار إليها قد تم تضمينها في تشريعات العمل الإحصائي وذلك لضمان تحقيق الهدف المرجو من هذه التشريعات ألا وهو بناء ثقة المجتمع الديمقراطي بالإحصاءات الرسمية، والحفاظ على هذه الثقة بشكل مستمر، **إلا أن إستكمال تعزيز الثقة بالإحصاءات الرسمية يتطلب إستقلالية**

2 اللجنة الإحصائية، الدورة الخامسة والثلاثون 2-5 آذار/مارس 2004: تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. تقرير الأمين العام.

وحياد الأجهزة الإحصائية، بحيث تضمن الحيادية للجهاز الإحصائي الوطني والمنتجين الآخرين للإحصاءات الرسمية عن غيرهم من الدوائرة والهيئات السياسية والتنظيمية والإدارية الأخرى.

وقد إرتأت الحكومة في إطار برنامج تحديث القطاع العام لعام 2022 تحويل دائرة الإحصاءات العامة عام 2024 إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي" مركزاً وطنياً تفاعلياً لجمع البيانات ودعم السياسات ووضع السيناريوهات وصنع القرار وإستشراف المستقبل ويكون بمثابة مظلة شمولية لإستدامة توفير جميع أنواع المعلومات والبيانات والمؤشرات القطاعية بالوقت المناسب".

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع مجالات عمل الدائرة أو المركز مستقبلا، إذا كان الهدف منها توفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها المستخدمون خدمة للقطاعات الإقتصادية فهذا أمر مطلوب، أما إذا كان الهدف تدخل الدائرة في مجالات ذات التأثير المباشر على السياسات ووضع السيناريوهات، فهذا قد يخرجها عن محور عملها في مجال جمع البيانات وتحليها، **ويتناقض مع المبادئ الإحصائية الرسمية المعتمده دولياً، ويخالف التزمات المملكة الدولية.**

8. تقييم وضع الأردن في الإلتزام بالمبادئ الإحصائية الرسمية:

لتعزيز مصداقية البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مختلف المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية فإنه من الضروري إلتزام السلطات الحكومية بالعمل على تعزيز الإلتزام بالمبادئ الإحصائية الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية المشار إليها، حين أن هذا الإلتزام من شأنه تحقيق ما يلي:

- تعزيز مكانة الأردن ومصداقيتها لدى المنظمات والهيئات الدولية.
- تعزيز مصداقية الرقم الإحصائي على المستوى الوطني والدولي.
- تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات بالإحصاء الوطني من أجل الحصول على أرقام وبيانات دقيقة خلال عمليات جمع البيانات من الأفراد والمؤسسات.
- تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير معايير ومفاهيم تسمح بالمقارنات الإقليمية والدولية.

ولتحسين مستوى إلتزام المملكة بالمتطلبات الدولية في مجال المبادئ والأخلاقيات الإحصائية يتطلب العمل على تعزيز حيادية وموضوعية الأجهزة الإحصائية المالية والإدارية

والفنية وبما يمكنها من إستقطاب الكفاءات المهنية، وتحسين جودة الخدمات وتعزيز مبادئ النزاهة والإفصاح والشفافية هذا يتطلب ما يلي:

1. إطار قانوني فعال، يمكن الأجهزة الإحصائية من جمع وتحليل ونشر البيانات من مختلف المصادر الإحصائية سواء من المسوحات والتعدادات أوالسجلات الإدارية وغيرها.
2. أن يكون تعيين المدير العام أو رئيس المركز لمدة لا تقل عن أربع سنوات لإعطائه المجال لوضع وتنفيذ برنامج العمل وأيضا لمساءلته عن تحقيق الأهداف.
3. منح الدائرة أو المركز إستقلالية في التعيين وإستقطاب الكفاءات الفنية اللازمة.
4. أن تكون تبعية الدائرة أو المركز لرئاسة الوزراء وليس لوزارة أو مؤسسة لإعطاء مزيد الإستقلالية وأبعادها عن أي تأثير سياسي قد يؤدي إلى تعارض بالمصالح.
5. الإستمرار في تطوير وإستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمعايير الدوليه في جميع الإحصاءات الرسمية.
6. الإلتزام بمبادئ الحاكمة الجيدة من شفافية ونزاهة ومساءلة، وأن يتاح التفتيش على مواصفات الآليات في جمع البيانات وأن تخضع نتيجة التفتيش لمناقشة عامة؛ في الظروف المستجدة ومع أي بيئة جديدة، وأن تتوافر للعملية وللآلية معاً القدرة على النماء والدقة المطلقة للبيانات المقدمة إليها من المجيبين أو تلك الصادره عنها.
7. الإلتزام بجودة العمل الإحصائي وإعطاء صلاحيات للأجهزة الإحصائية بنشر البيانات والمعلومات الإحصائية بدون أخذ الإذن المسبق من الحكومة أو أي من أجهزتها.
8. إعطاء الصلاحيات المطلقة لمدير عام الإحصاءات الرسمية أو الكادر المتخصص للحديث عن الإحصاءات أمـــام الهيئـــات الحكومية والهيئـــات العامة والإعلام وأن يحرص على المهنية والمبادئ والأعراف الإحصائية وبدون أن يخضع لتأثير سياسي.
9. الإلتزام بجداول محددة ومعلنة سلفًاً لنشر البيانات والمعلومات الإحصائية المهمة وتحديد مواعيد محددة للنشر وذلك لمنع إستغلال هذه البيانات لتحقيق غايات سياسية أو مالية وغيرها.
10. المحافظة على علاقة واضحة ومستقلة بين نشر البيانات وتفسيرها ووضع السياسات من قبل مسؤولي الحكومة.
11. سياسات إصدار البيانات التي تعزز نشر البيانات المهمة بصورة دورية من قبل الأجهزة الإحصائية وبمختلف الوسائل الإعلامية المتاحة.

12. الإلتزام بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية المنتجة للبيانات، وكذلك تعزيز العلاقة مع المستخدمين.
13. تعزيز ثقة المؤسسات الدولية بالبيانات الرسمية الوطنية.

9. الخلاصة :

تشكل الجهة المسؤولة عن الإحصاءات أحد أركان النظام الديمقراطي، ونظراً لما تقوم به من دور حساس في توفير البيانات والمعلومات التي تشكل الأساس في تطوير نظام المعلومات الوطني لدعم رسم السياسات وصناعة القرار في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وأيضا في مراقبة تنفيذ هذه السياسات، وبما ينعكس على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنيين، فإنه من الأهمية بمكان أن تتمتع هذه المؤسسة بالإستقلالية والحيادية عن أجهزة الحكومة التنفيذية، وذلك لحمايتها من أي تدخلات قد تؤدي إلى ظهور ما يسمى تعارض المصالح. وللحيلولة دون ظهور هذا التعارض في المصالح فإنه من الضروري أن تعزز إستقلالية وحيادية الدائرة أو المركز المقترح في إطار خطة تحديث القطاع العام، وذلك بهدف تعزيز الثقة بالبيانات والمعلومات التي تصدرها، وأن تناط مهمة وضع السياسات والسيناريوهات بمؤسسات تحليلية متخصصة بدعم السياسات والقرار الحكومي وليس دائرة الإحصاءات العامة او المركز المقترح، وهذا يأتي منسجما مع المبادئ الإحصائية الرسمية الصادرة عن المؤسسات الدولية والتي صادقت المملكة عليها، حيث يكون دور الجهاز الإحصائي جمع البيانات وتحليها ونشرها وتوضيح المفاهيم في حال وجود خلل في فهم هذه البيانات والمعلومات عند البعض، وتجنب التدخل في الآراء ووجهات النظر التي قد تؤدي إلى توجيه السياسات لدعم بعض المؤسسات التنفيذية في الدولة.

المراجع:

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي 2022- 2018، دائرة الإحصاءات العامة.
- قانون الإحصاءات العامة لعام 2012، موقع الإحصاءات العامة http://www.dos.gov.jo

- الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي الصادرة بالإستناد إلى الممارسات الإحصائية الأوروبية،

Eurostat home page http://ec.europa.eu/eurostat/web/products-catalogue

- The United Nation Handbook of Official Statistics https://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-Arabic.pdf

- United Nations Principles of Official Statistics, United Nation Economic and Social Council 1991, Report of special Session, New York, April 1994E11994 129.

- Handbook on Management and Organization of National Statistical Systems, https://unstats.un.org, Handbook on Management and Organization of National Statistical Systems